

## الجملي «المغمور» في مهمة اقتصادية مستحيلة

استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي المتمثل في أنشطة التهريب.

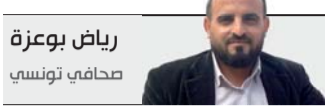
ورغم ضبابية الرؤية السياسية وتركة حكومة الشاهد الملمغومة، إلا أن الحاجة إلى اعتماد استراتيجية واضحة المعالم أمر ضروري بعيداً عن المحاصصة الحزبية ولوبيات الفساد، التي فشل رئيس الحكومة المنتهية ولايته بكبح تمددها في مفاصل الدولة.

أمام الجملي عدة طرق يجب عليه أن يسلكها لإعاش الاقتصاد المنكمش، فإلى جانب ما ترشح به خطط الحكومات دائماً لتحفيز النمو، فإن

استئثار خصخصة القطاع العام، مثلاً، يبدو أمراً لا مفر منه لتعزيز المالية العامة للدولة، إذ كيف لدولة تقترب من الإفلاس تتحمل عبء أكثر من 210 شركة حكومية، فضلاً عن مساهمتها في 17 بنكا من إجمالي 24 بنكا تمثل القطاع المصرفي التونسي.

لقد ارتكز نظام الخصخصة قبل 2011 بالأساس على توفر عامل مهم وهو الاستقرار الأمني لضمان استدامته، لكنه تطلب أيضاً شجاعة من قبل المسؤولين في هرم السلطة والمستثمرين على حد سواء للدخول في مجازفة قد تنتهي أحيانا بعواقب غير متوقعة.

سيكون الوضع الأمني المستقر قياساً بالسنوات التي سبقت 2016، دافعا لإتخاذ خطوة الخصخصة لدفع عجلة الاستثمارات باعتماد الدبلوماسية الاقتصادية مع حزمة الإجراءات المتوقعة اتخاذها على الرغم من رفض الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر نقابات البلاد لمثل هكذا خطوات.



رياض بوعزة  
صحافي تونسي

في أغسطس 2016 عندما ظهر يوسف الشاهد كرئيس للحكومة الثانية بعد حكومة الحبيب الصيد في فترة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، كان الجميع يظن أنه في طريق مفتوح لينقذ البلاد من أزمتها المزمنة، لكن بعد ثلاث سنوات ونصف السنة تأكد أنه لم يلفح في مسعاه والمؤشرات الضعيفة دليل على ذلك.

اليوم، نفس المشكلة على الأرجح سيواجهها رئيس الحكومة الجديد الحبيب الجملي، كونه أمام تركة ثقيلة وتحديات صعبة ومعقدة لا حصر لها في طريق تعديل أوتار التوازنات المالية المخلتة.

يفترض أن يكون أول تحرك للجملي عقب إعلانه عن فريقه الوزاري الأسبوع القادم، هو إحداث اختراق، ولو بسيط، في جدار الأزمات المترامية لترجمة تطلعات الأوساط الاجتماعية بتحسين ظروفها المعيشية التي تعتبر الأسوأ على كافة النواحي.

رئيس الحكومة المغمور سيدجد نفسه في مهمة اقتصادية مستحيلة، فخرينة الدولة تشكو الفاقة، ومعظم القطاعات التي كانت الداعم رقم واحد للمالية العامة مثل قطاعي الفوسفات والاستثمار في تراجع رغم تطلعات المسؤولين بين الفنية والأخرى عن عودة نشاطها.

ومع أن القطاع السياحي الوحيد، الذي استطاع النهوض من كبوته بعد الهجمات الإرهابية في العام 2015، لكن وفي ضوء الوضع الراهن ليس هناك ما يشير إلى أن القطاعات الحيوية الأخرى ستترك مربع الركود.

معظم المؤشرات الاقتصادية تدق ناقوس الخطر، وغياب الجراحة لدى الحكومات السابقة في تحمل مسؤولياتها جعل تلك الأرقام سلبية، بل وكارثية، مما نتج عنه تعطل أغلب الشركات عن الإنتاج بالشكل المطلوب، وبالتالي كبد البلاد خسائر فادحة.

أمام الجملي أرقام مفرقة تنتظر معالجة عاجلة وعملية وليس بالشعارات أو التعليلات، فالنمو، الذي بلغ في المتوسط 4.7 بالمائة في السنوات العشر التي سبقت الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي، انحدرت إلى 1.8 بالمائة في المتوسط منذ ذلك الحين. ولم يتجاوز النمو هذا العام 1.1 بالمائة.

المشكلة الأكبر أن فقاعة الديون في اتساع متواصل، حيث تجاوزت حاليا عقبة 29 مليار دولار، وهو ما يعادل 71 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بينما يتوقع البنك الدولي أن تصل بنهاية العام المقبل إلى قرابة 89 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن البنك المركزي يملك احتياطا من العملة الصعبة في حدود 6.6 مليار دولار، بعد أن كان عند 13 مليار دولار في 2010. ليس ذلك فحسب، بل إن قيمة الدينار المتذبذبة أمام اليورو والدولار مشكلة أخرى تشكل صداعا مزمنًا، وهو ما يجعل من مهمة رئيس الحكومة الجديد صعبة للغاية.

هناك صعوبات أخرى تتمثل في الإبقاء بالتعهدات المالية تجاه الإنفاق العام نتيجة تزايد الحجم الإجمالي لتلك الأجرور من 3 إلى 6.5 مليار دولار سنويا مقابل تراجع الإنتاج، بالإضافة لاستقرار نسبة البطالة عند معدل مقلق بنحو 15 بالمائة، ولكنه يزداد سوءا في المناطق الداخلية الفقيرة حيث

تتجاوز البطالة 30 بالمائة في بعض المدن.

وبين هذا المؤشر وذاك يكتوي المواطنون وخاصة من يبنمون إلى الطبقة الفقيرة بهليب نار الأسعار وتدهور قدرتهم الشرائية بشكل متسارع رغم كل الجراحات التجريبية، بما يترك الباب مواربا على مصراعيه أمام

## الضغوط تجبر لبنان على تحديد سقف لفوائد الودائع المصرفية

### شكوك في جدوى مسكنات مصرف لبنان المركزي



#### مراجعة الحسابات لم يعد ينفذ

وقد حافظت تدفقات من اللبنانيين في الخارج الذين يشكلون كتلة كبيرة على صعود الاقتصاد لعقود، لكن الأمر يبدو مختلفا اليوم.

ويعمق ارتفاع حجم الدين الخارجي من معاناة لبنان حيث يصل إلى 150 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم.

ويتخوف المواطنون وخاصة الطبقة الفقيرة من انهيار العملة المحلية أمام الدولار أكثر بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية في السوق السوداء حيث بلغت ألفي ليرة لكل دولار.

وتعرضت احتياطات المركزي من النقد الأجنبي خلال السنوات الأخيرة لضغط بفعل ركود في الاقتصاد المحلي وتباطؤ في التدفقات النقدية من اللبنانيين في الخارج، حيث وصلت حد ظهور سوق موازية للدولار.

وتسبب تنامي الضغط الاقتصادي والسياسي في صعوبة أكبر في الحصول على الدولار، وأضعف الليرة أمام الدولار في سوق الصرف الموازية بخضم حوالي عشرين بالمائة من السعر الرسمي المرابطة به منذ عشرين عاما.

#### بوينغ في مأزق بعد استبدال شركة طيران أميركية طلبية لشراء 50 طائرة إيرباص

الكثير من الشركات إلى إلغاء طلبيات من بوينغ والتحول إلى بدائل إيرباص. وحققت الشركة الأوروبية توسعا كبيرا في الأسواق الآسيوية في الفترة الأخيرة حيث فازت بصفقة كبيرة الشهر الماضي بعد تلقيها طلبات من شركة أندري جو الهندية للطيران بنحو 300 طائرة بقيمة تتجاوز 3.3 مليار دولار وفقا للأسعار الرسمية.

وفي محاولة منها لكبح تقدم إيرباص لوحث واشنطن بعد حصولها على الضوء الأخضر من منظمة التجارة العالمية بفرض عقوبات على أوروبا واتهامها بدعم غير قانوني وغير مشروع للشركة مما يبطل قواعد المنافسة. ولكن خبراء يرون أن دخول شركات أميركية على الخط لدعم إيرباص يوحى باشتعال جبهة صراع داخلية بين ترامب وأوساط الصناعة الأميركية الراضة لسياساته المضرة بالاقتصاد العالمي.

وسبق وعبرت شركة الطيران الأميركية دلتا إيرلاينز التي تشتري طائرات إيرباص، عن أسفها لفرض الرسوم الأميركية. وقالت في وقت سابق إنها ستلحق "ضررا خطيرا بشركات الطيران الأميركية والملايين من الأميركيين الذين يعملون فيها وللمسافرين".

يتجاوبوا إيجابيا خدمة مصالحهم ومصالح البلد في هذه المرحلة الاستثنائية".

وتأتي هذه الإجراءات بصفة معاكسة لانتظارات الزبائن الذين توقعوا محفزات أكبر من بينها أسعار فائدة أفضل وأجال استحقاق مختلفة لإقناعهم بالإبقاء على وضع أموالهم في البنوك.

وكانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية قد وضعت لبنان على قائمة المراقبة السلبية بفعل مخاوف بشأن تراجع تدفقات العملة. ورغم أن المستويات المرتفعة للمالمة الذهب، والتي تبلغ نحو 50 مليار دولار تقريبا، فإن فرض قيود ضعيفة على رأس المال يثير تساؤلات بشأن النظام النقدي المتبع حاليا.

وأكدت ستاندر أند بورز في مذكرة أنها تدرج أن البنوك فرضت قيودا على سحب الدولارات الأميركية. ويحتاج لبنان، باعتباره مستوردا صافيا ويربط عملته بالدولار منذ عقدين تقريبا، إلى تدفقات نقدية ثابتة لتجنب "بان يفهم الزبائن الوضع القائم وأن

وسبق وأثارت مساعي المركزي لتشديد القيود على الودائع المصرفية القلق بين أوساط قطاع المال بعد أن دافع المدعون لسحب مدخراتهم أو تحويلها إلى الخارج مع استئثار البنوك عملها بعد إضرابها لأسبوعين.

وحاول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة طماننة المواطنين بتعهدته بعدم فرض قيود على حركة رؤوس الأموال، ما من شأنه عرقلة تدفقات العملة والاستثمارات التي تحتاجها البلاد بشكل ملح لتجاوز أشد ضغوط اقتصادية منذ الحرب الأهلية في الفترة بين 1975 و1990.

وعقدت البنوك اجتماعات أزمة مع سلامة بشأن الوضع لمنع إحداث أي قيود على حركة رؤوس الأموال وخفض قيمة الديون حين استئناف نشاطها. وتتخوف الأوساط الاقتصادية من أن تشمل إجراءات المركزي على المدى القريب حركة رؤوس الأموال في ظل عدم توصلها إلى حل لأزمته الخائفة.

ويعول المركزي على تفهم اللبنانيين للإجراءات، حيث عبر عن أمه سابقا "بان يفهم الزبائن الوضع القائم وأن

#### بوينغ في مأزق بعد استبدال شركة طيران أميركية طلبية لشراء 50 طائرة إيرباص

في الرحلات الجوية بين بعض المدن الأميركية الرئيسية". وفندت هذه الصفقة كل الفرضيات التي كانت ترجح أن تختار الشركة طلبيات من طراز آخر من نفس المزد أي بوينغ، غير أنها اختارت استبدالها بطائرات إيرباص كخيار أمثل.

وتعمق هذه الخطوة من مشاكل بيوينغ جراء إيقاف تحليق طائراتها من طراز ماكس 737 إثر حادثتي تحطم طائرتين في إندونيسيا وإثيوبيا قبل أشهر.

ويشير محللون إلى أن الصفقة بين يوناييتد إيرلاينز وإيرباص ستزيد من تاجع المعركة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتقلصت مبيعات بوينغ من طراز 757 منذ حوالي 15 عاما حيث يقتصر عدد طائراتها المستخدمة من هذا الصنف على حوالي 75 طائرة فقط في الوقت الحالي حسب البيانات.

وكانت إيرباص قد تفوقت بشكل كبير وبفارق يبلغ نحو 150 طائرة مقارنة بمنافستها الأميركية خلال هذا العام في انعكاس مباشر لأزمته التي دفعت

يسعى مصرف لبنان المركزي إلى تعديل أوتار السيولة النقدية في البنوك بما يتماشى مع الوضع الراهن للبلاد عبر ضبط سقف أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية وبالعملة المحلية، في تحرك يرى خبراء أنه يعكس مدى الضغوط الشعبية بشأن القيود على المبادلات المالية وعبثية قرارات السلطات.

بيروت - وضع مصرف لبنان المركزي سقفا لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية في كافة البنوك المحلية لمدة ستة أشهر، في محاولة لامتصاص احتقان المواطنين.

وحدد المركزي في تعميم نشره الأربعاء على البنوك سعر الفائدة للودائع بالعملة الصعبة عند خمسة بالمائة وعلى الودائع بالليرة عند 8.5 بالمائة.

وذكر أنه سيدفع الفوائد على الودائع بالدولار المودعة لديه من البنوك اللبنانية بحيث يكون النصف بالدولار والنصف بالليرة في إجراء استثنائي. وتطبق هذه الإجراءات على دفع فوائد شهادات الإيداع بالدولار الصادرة عنه.

وقال المركزي في التعميم إن "سقف أسعار الفائدة سيُطبق على جميع الودائع الجديدة وتلك التي تم تجديدها اعتبارا من الرابع من ديسمبر". وتلتزم البنوك المحلية بموجب ذلك بسداد الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية مناصفة بين عملة الحساب والليرة.

وأثار تشديد القيود على الودائع المصرفية في لبنان مطلع الشهر الماضي جدلا واسعا بين الأوساط الشعبية والاقتصادية، حيث تصاعدت الشكوك في جدوى الإجراءات في ظل ضبابية الرؤية وعدم وضوح المسار السياسي.

#### أسعار فائدة ثابتة للودائع

- 5 بالمائة للودائع بالعملة الصعبة
- 8.5 بالمائة للودائع بالليرة اللبنانية

وأكد مصرف لبنان في التعميم أن جميع الودائع التي تمت قبل الخامس من ديسمبر الجاري ستظل خاضعة للاتفاق بين البنك والعمل. وتهدف هذه القرارات حسب ما قاله المركزي في بيانه إلى الحفاظ على المصلحة العامة في الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها البلاد، وعلى مصلحة المودعين بعدم انقاص ودايمهم المصرفية.

#### إلى جانب الخطط التقليدية

لتحفيز النمو الضعيف، فإن رئيس الحكومة الجديد مطالب بتنفيذ رؤية غير تقليدية في عملية الإصلاح الاقتصادي

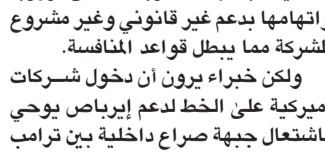
معلوم أن العلاقة بين الخصخصة والاستثمار في النظام الاقتصادي الرأسمالي علاقة بدئية، حيث أن الهدف الأساسي من تلك الخطوة نظريا، هو دعم الاستثمارات المحلية واستمالة المستثمرين الأجانب لتحفيز النمو وتعجدة موارد إضافية للدولة.

ولكن هذه العلاقة عمليا معقدة فهي تتطلب رؤية ثابتة من قبل السياسيين لتحقيق الأهداف التي من أجلها تتخذ خطوة "بيع الدولة"، كما يصنفها الرافضون لمثل هكذا خطة، والخروج بأخف الأضرار من شبح الإفلاس.

مبررات اتخاذ الخطوة كثيرة، فالحكومة ببساطة قد تلجا إلى ذريعة عدم جدوى القطاع العام وضعف مردوبيته وأنه أصبح يشكل عبئا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يجب تغيير المعايير التي كانت تحكم القطاع العام بمعايير أخرى تعتمد على السوق وعلى منطق الربح بهدف مضاعفة التنافسية للشركات.

ولبند الدعم المخصص في الموازنة قصة أخرى لا تقل تعقيدا عن النقاط السابقة، فتونس تتعرض لضغوط شديدة من قبل صندوق النقد الدولي لتقليصه إلى أقصى حد لاستكمال برنامج الإصلاح المتفق عليه مقابل الحصول على قرض بقيمة 2.9 مليار دولار.

وعلاوة على ذلك، فإن تعلق كيفية تعاطي الجملي مع هذا الملف الحساس، وخاصة الوعود التي تمت زيادة سعره 5 مرات منذ العام الماضي، وهناك احتمال بان يتم الرفع فيه بنهاية ديسمبر الجاري كتحرك آخر خلال هذا العام قبل توسيع العملية في 2020.



أندرو نوسيللا  
طائرات إيرباص هي البديل المثالي للطائرات القديمة من بوينغ



أندرو نوسيللا  
طائرات إيرباص هي البديل المثالي للطائرات القديمة من بوينغ